

## وزير السياحة لـ«الوطن»: ٩٠ بالمئة من مستلزمات الفندق صناعة وطنية «رتاج» بسعة ١٠٢ غرف و ٢٥٠ سريراً و ١٧٠ كرسياً إطفاء

### مدير السياحة لـ«الوطن»: المنطقة تشهد قدوم العديد من الزوّار من جنسيات مختلفة

فادي بك الشريف

أكد وزير السياحة محمد رامي مرتيني في تصريح لـ«الوطن»، أن فندق رتاج في مدينة السيدة زينب بريف دمشق الذي تم افتتاحه أسس يتألف من ٥ طوابق، وكل طابق يضم ١٩ غرفة مزدوجة «عبارة عن غرفة نوم مع حمام»، إضافة إلى وجود تراس مشترك للطابق، و٦ غرف مزدوجة في الطابق الأرضي، وغرفتين مزدوجتين في الطابق الأخير، وبالتالي فإن مجموع غرف الفندق الكلي ١٠٣ غرف مزدوجة، وعدد الأسرة ٢٥٠ سريراً، كما يوفر الفندق ما يزيد على ١٠٠ فرصة عمل.

وافتتح الوزير مرتيني الفندق برفقة محافظ ريف دمشق أحمد خليل وأمين فرع الحزب في المحافظة وعدد من المعنيين، منوهاً بأهمية توسيع الخدمات الفندقية في محافظة ريف دمشق لما لتفتزه من مقومات سياحية فريدة تسهم في رعد الاقتصاد الوطني وتوفير المزيد من فرص العمل.

وأوضح مرتيني أن الفندق يقدم خدمات من مستوى ٤ نجوم بتصنيف تجتمعي أو ٣ نجوم، علماً أن الطاقة الاستيعابية للفندق تمكن من استيعاب أكثر من مجموعة سياحية بوقت واحد، كاشفاً عن وجود شبكة من الفنادق في السيدة زينب تصل إلى ١٠٠ فندق.

وأضاف: ٩٠ بالمئة من الفندق «مفروشات» أخشاب - أجهزة إشارة - ديكورات - بلاط ورخام.. إلخ، هو من الصناعة الوطنية، ما يشجع على مزيد الاستثمارات من دون الاعتماد على الأجنبي.

وأكد استمرار العمل لتطوير الواقع السياحي في سورية، مشيداً بالخدمات عالية الجودة التي يوفرها الفندق ما ينعكس بالإيجاب على الحركة السياحية في المدينة، منوهاً باتساع الحركة



ديكورات - بلاط ورخام.. إلخ، هو من الصناعة الوطنية، ما يشجع على مزيد الاستثمارات من دون الاعتماد على الأجنبي.

وأكد استمرار العمل لتطوير الواقع السياحي في سورية، مشيداً بالخدمات عالية الجودة التي يوفرها الفندق ما ينعكس بالإيجاب على الحركة السياحية في المدينة، منوهاً باتساع الحركة

السياحية في سورية عموماً. وأوضح وزير السياحة وجود خريطة من الاستثمارات خاصة بالاستثمار السياحي لا تقتصر على مواقع الاضطراب أو المنشآت الرئيسية، بل هناك أكثر من مشروع ضمن مراكز نوعية، السيدة زينب واحدة منها نظراً لأهميتها في الساحة الثقافية والدينية في ظل تزايد القوم العربي الجيد خاصة العراقي، ومن دول الخليج بسبب جودة

وأشار إلى استمرار العمل على تطوير البنية التحتية لقطاع السياحة وفقاً لـ٣ مجالات، منح الدعم والتسهيلات للمشاريع الخاصة المتعثرة أو المنشآت المتضررة بحكم الحرب والاعتمادات الإرهابية، والاستثمار الخاص الجديد بإعادة تأهيل عدد من المنشآت وتطويرها، إضافة إلى وجود مشاريع «البي أو تي» من جانبه أشار محافظ ريف دمشق أحمد

افتتاح «رتاج» الفندق رقم ١٠٠ في السيدة زينب

## تقيب أطباء دمشق لـ«الوطن»: غير مقبول لطبيب «عظمية» جديد إجراء دورة تدريب على الإنعاش!

### الحكومة تضع حداً للفوضى.. لا دورات في القطاع الصحي أو تصديق الوثائق إلا بعد موافقة «الصحّة»

فادي بك الشريف

طلب بلاغ حكومي صادر عن رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس من الوزارات عدم السماح لأي جهة بإجراء أي دورة أو تصديق أي وثيقة لها علاقة بالشأن الطبي أو الصحي إلا بعد أخذ موافقة وزارة الصحة حصراً، وذلك تحت طائلة المسؤولية.

هذا ولاقي هذا الأمر ردود أفعال كثيرة بين مؤيد بنسبة كبيرة للإجراءات الصادرة ومعارض لها، ولاسيما في ظل التأخر في ضبط عمل الموافقات المملوكة، وخصوصاً في ظل الرسوم الباهظة جداً التي يتم تقاضيها من إجراء مثل هذه الدورات من دون أي ضوابط مسبقة لعملها، والقيمة العلمية من هذه الدورات ومن يتم استقدامهم لإجراء الدورات واختصاصهم العلمي.

بالمقابل تحدث البعض عن التكاليف الكبيرة لقاء إجراء الدورات فيما يخص استخراج المكان وارتفاع كلف المواد، وتكاليف الأطباء من يتم الاعتماد عليهم، ويأتي الكتاب الحكومي الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه استناداً إلى المعلومات الواردة من وزارة الصحة والتي تؤكد وجود العديد من الجمعيات والمؤسسات الخاصة والجهات الأخرى المرخصة بموضوع تدريب الكوادر البشرية تقوّم بإجراء دورات لها علاقة بالشأن الصحي أو الطبي من دون الحصول على موافقة أصلية من وزارة الصحة، وبالتالي جاء هذا لأطباء والصيادلة والقابات والمرضات والمرضى والمؤسسات والمستشفيات والمراكز الصحية الخاصة «الأهلية» وخصوصاً على السلامة العامة، ويهدف تنظيم منح التراخيص المتعلقة بتدريب الكوادر البشرية للمؤسسات الخاصة، والجمعيات والمعاهد والجهات الأخرى، كما يستند الكتاب إلى أحكام المادة ١/١

والقوانين النافذة، لتلافي أية حالات خلل تحصل. وتابع: دور نقابة الأطباء متابعة أي خلل وعدم التهاون معه على الإطلاق، والعمل على دعم القطاع الصحي كريف وزارة الصحة، مشدداً على ضرورة أن تعمل جميع النقابات المعنية تحت سقف وزارة الصحة لتنظيم الأمر بشكل أكبر.

وبحسب سعادة، من غير المقبول لطبيب اختصاصي عظمية جديد إجراء دورة تدريب على الإنعاش من دون معرفته للبيانات كاملة، مؤكداً وجود مثل هذه الحالات ولم تقف الوزارة والنقابة مكتوفة الأيدي حيالها، كما أن هناك عدد من الإعلانات غير المناسبة، علماً أن وزارة الصحة هي القادرة على التنفيذ واتخاذ العقوبات المناسبة.

وقال: من لديه القدرة على إجراء دورة مفيدة لا تقل قيمته إن كانت منسقة عن طريق الوزارة، والأمر ليس مروناً بسحب صلاحيات أحد.

هذا وشدد اختصاصيون في طب الأسنان عبر «الوطن» على ضرورة ضبط عمل هذه المراكز ومراقبتها رسمياً ومدى مطابقتها للمنتج العلمي، منوهين بأهمية البلاغ الحكومي ضمن أسس معينة صادرة أهمها الاعتماد على أصحاب

الكفاءة في إجراء الدورات، وبالتالي يتم ضمان جودة المنقوي وصاحب الدورة. وأضاف عدد من الاختصاصيين: حدث بمرحلة معينة نوع من الفوضى بمرحلة معينة وسط استغلال الواقع الراهن، ما خلق دافعا لدى الكثرين لإجراء الدورات من دون أي ضابط أو إزام اشتراطات معينة، مشيرين إلى أن الدورات ضرورية ولكن بموافقات ووضوابط علمية، ومعترين أنه لا سبيليات للبلاغ الحكومي يمكن الحديث عنها، داعين إلى الأخذ بعين الاعتبار بأن يكون للقطاعات دور في ذلك.



### أخصاصيون في طب الأسنان لـ«الوطن»: قرار مهم لتنظيم الموافقات من دون التقليل أو الانتقاص من أحد

اللازمة.

وأضاف: ليس هناك قدرة في ظل الظروف الراهنة خلال الأزمة على مراقبة الجميع وأية مخالفة، ولكن الوزارة والنقابة جاهزة لتلقي أية شكاوى ومتابعها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة. ولفى إلى ضرورة حماية القطاع الصحي وتنظيم منح الموافقات لمنع أي وثائق أو منوهاً بعمل وزارة الصحة للقيام بجميع واجباتها كما كانت تقوم به، ومن غير الصحيح تهاون الوزارة في هذا الملف، وهذا لا يعني عدم القيام بالواجبات والقوانين والأنظمة الصحية.

من المرسوم التشريعي رقم ١١١ لعام ١٩٦٦ وتعديلاته المتضمن تنظيم وزارة الصحة وتحديد ملاكها، الذي أوكل إلى وفقاً لتعليمات مجلس الوزراء وذلك تحت مرقعة الإشراف على جميع شؤون الصحة ومؤسساتها، ومن ضمنها منح التراخيص المتعلقة بممارسة العمل لأطباء والصيادلة والقابات والمرضات والمرضى والمؤسسات والمستشفيات والمراكز الصحية الخاصة «الأهلية» والجمعيات والمعاهد والجهات الأخرى، كما يستند الكتاب إلى أحكام المادة ١/١

### تحسن ملحوظ بالكهرباء

## صيانة محطة الزارة تعكس استقراراً بالشبكة

حماة- محمد أحمد حيازي

بين العديد من المواطنين في محافظة حماة لـ«الوطن» أنهم لمسوا تحسناً طفيفاً في وضع الكهرباء مؤخراً، حيث صارت تأتيمهم لنحو ٦٠ دقيقة بدلاً من ٣٠ أو ٤٥ دقيقة، وذلك كل ٥ ساعات أو نصف ساعة. وأوضحوا أنه صحيح هذه الساعة لا تكفي إلا لإنجاز أعمال بسيطة، لكن البرد أفضل من العُمى حسب تعبيرهم، أي إنها تأتيم ساعة أفضل من أن تأتيم نصف ساعة أو ثلاثة أرباعها بأحسن الأحوال.

ومن جانبه عزا المدير العام للشركة العامة لتوليد الطاقة الكهربائية في الزارة على الحسن هذا التحسن إلى استقرار الشبكة العامة للطاقة الكهربائية بعد صيانة المجموعة البخارية الثالثة في المحطة ووضعها بالخدمة بعد رفع حوالتها إلى المستوى المطلوب. وفي تصريح لـ«الوطن» بين الحسن أن محطة الزارة تتألف من ٣ مجموعات بخارية، الاستطاعة الاسمية لكل منها نحو ٢١٨ ميغا واط، وهي مصممة للعمل بالغاز الطبيعي كوقود أساسي، وبالفقيد أويل كوقود احتياطي، وبالوقود الخليل أو باللائين معاً، موضعاً أنه تم وضع المجموعتين الأولى والثانية للاستخدام التجاري خلال شهر نيسان عام ٢٠٢٠، والثالثة خلال حزيران بالعام ذاته.

جزيرة أرواد ومن ضمنها مسار أرواد التقاني التاريخي في محافظة طرطوس بحضور أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي وكل الجهات ذات العلاقة.



المفروضة على بلدنا، أنجزت وزارة الكهرباء الصيانة على حين حمولة المجموعة الثالثة حالياً نحو ٢١٠ ميغا واط، وذلك بعد إجراء صيانة عامة لها انتهت بتاريخ ٤ من الشهر الجاري، وكانت استمرت نحو ١١٠ أيام بدلاً من ١٥٠ يوماً، حيث تم إيقاها بدءاً من ١٣ - ٤ - ٢٠٢٤ لتنفيذ أعمال الصيانة بعد تدني حوالتها إلى ١٠٠ ميغا واط، بهدف رفعها إلى ٢٠٠ ميغا.

وعن أعمال الصيانة وأثرها في استقرار الشبكة العامة بالقرى قال الحسن: رغم الحرب الاقتصادية

تشغيل المجموعة لأكثر من ٥٠ ألف ساعة، حيث هدفت إلى إعادة المجموعة إلى قيمها التصميمية الأصلية بعد أن انخفضت كفاءتها واستطاعتها المولدة، بسبب التشغيل الطبيعي وانتهاء العمر التشغيلي لبعض أجزائها.

ولفت إلى أنه شملت الأعمال الضخمة التي نفذت عمليات صيانة دقيقة للعنفات، وفحصاً شاملاً لضمان صلاحية ووثوقية جميع أجزائه، كما تم إجراء صيانة شاملة للرجل، وتبديل مسخنات الضغط العالي وإصلاح الحراقات وصيانة المتوية وإجراء اختبارات فصلية على الملفات الثابتة والمتحركة.

وأضاف: لم تتوقف الجهود هنا، بل امتدت لتشمل صيانة أبراج التبريد والنظام الكهربائي والنظام التحكمي وأجزاء المخنة، موضحاً أنه تميزت هذه الأعمال بتنفيذها بأيد وطنية، ما أدى إلى تحقيق وفر مالي أيضاً قدره ٧ ملايين يورو، كانت ستتدفق في حال استعانة الوزارة بشركات أجنبية متخصصة.

وأكد الحسن أن هذه الصيانة حققت استقراراً فنياً عالي المستوى في مؤشرات المجموعة، ما يضمن بقاها بالخدمة فترة زمنية تتجاوز فصل الصيف من دون الحاجة لأي توقف، إضافة إلى تحقيق انخفاض واضح في قيمة الاستهلاك النوعي للمجموعة، ورفع المردود الحراري لها، الأمر الذي أدى بالإجمال إلى استقرار الشبكة العامة للكهرباء، وبذلك تتحقق المصلحة العامة بشكل ملموس.